قوله والصحيح انّ المعتبر الى آخر الشرح حاصل
الكلام فى المقام ومحصّله انّ الصحيح ان
فى تحقق التناقض وحدة النسبة الحكميّة لانّ
التناقض انّما يتحقّق اذا ورد الايجاب والسلب
على شئ واحد وذلك بان يكون النسبة الحكميّة
واحدة وبردّ الوحدات المذكورات اليها
وحدة النسبة مستلزمة لها وكافية فى
التناقض بخلاف الوحدات المذكورة فانّها
ليست مستلزمة بوحدة النسبة ولا كافية
فى تحقق التناقض اذ لو لم يتفق القضيتان فى
والعلّة والمفعول به والمميّز وغير ذلك
لم يتحقق التناقض وان اتفقتا فى الوحدات
الثمانية المذكورة شرط تحقق وحدة النسبة

التى تتحقق هى مورد الايجاب والسلب فاعتبارها
لاجل تحقق وحدة النسبة لا لانفسها حتى
لو امكن جواز تحقق وحدة النسبة بدون
تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض
على شئ منها على ما لا يخفى وبهذا المقدار
يعلم انّ المعتبر وحدة النسبة قوله والّا
فلا حصر اى وان لم يعتبر وحدة النسبة
الحكميّة فلا يحصر شرط تحقق التناقض
فيما ذكروه من الوحدات الثمانية بل لا بدّ
من وحدة العلّة والآلة والمفعول به والمميّز
او غير ذلك واما وحدة النسبة فمستلزمة
ايّاها ايضا وقيل المعتبر وحدة المحمول
والموضوع والبواقى مردودة اليهما او كتفى